

مذكرة تعاون بين كل من

الهيئة العليا للسياحة ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية

تمهيد:

- إنطلاقاً من منهج الشراكة الذي تنتهجه الهيئة العليا للسياحة في علاقتها مع الجهات المختلفة في القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق أهداف وتوجهات الإستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية في المملكة والتي منها الاضطلاع بدور نشط في التطورات الجارية لتمويل المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة والتأكد من وجود علاقات مستمرة فيما بينهم.
- وتأكيداً على المهام المناطة بالغرف التجارية الصناعية ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بإعتباره ممثلاً لها.
- ولرغبة الطرفين في التعاون وخلق شراكة بينهما فيما يخدم الأهداف والغايات المشتركة فقد تم تشكيل فريق عمل مشترك لبحث أوجه التعاون بين الجانبين بما يحقق الأهداف والمهام المذكورة أعلاه، وقد أسفر ذلك عن تحديد مجالات التعاون التالية:

١. تطوير معايير تصنيف المنشآت السياحية الصغيرة والمتوسطة.
٢. تنسيق الجهود مع الجهات الحكومية والخاصة المعنية بخدمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
٣. التنسيق مع الجهات المختصة لتسهيل التمويل وبما يعزز القدرة التنافسية للمنشآت السياحية الصغيرة والمتوسطة.
٤. تطوير دليل وآلية لتسهيل التوظيف في هذه المنشآت.
٥. العمل على تنفيذ خطط التوطين المعدة من قبل الهيئة العليا للسياحة.
٦. الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
٧. دعم أهم القضايا المتعلقة بتحسين بيئة العمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع الجهات المختصة.
٨. قيام مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية على حث الغرف لتبني حاضنات لتشجيع الاستثمار في المجال السياحي.
٩. الاستفادة من الخدمات المقدمة بالغرف التجارية الصناعية لدعم المشاريع السياحية كمراكز الوحدات الاستشارية وغيرها من الخدمات.
١٠. السعي لتطوير الآليات والبرامج لمؤسسات القطاع الخاص السياحي للمساهمة في تنمية برامج ومنتجات وخدمات سياحية قيمة ومستدامة.
١١. تشجيع القطاع الخاص على تقديم الدعم لبرامج ومنتجات الهيئة.
١٢. تزود الهيئة العليا للسياحة مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بمعلومات مفصلة عن الفرص الاستثمارية السياحية المتوفرة بالمملكة بشكل مستمر.
١٣. التنسيق لوضع خطة لترويج وتشجيع الاستثمار في المشاريع السياحية.
١٤. دعم تبني الهيئة العليا للسياحة لبرنامج التسويق السياحي المشترك.
١٥. تبادل الخبرات والمعلومات والإحصاءات.

١٦. مساهمة مجلس الغرف التجارية الصناعية بالرأي في مشروعات القرارات والأنظمة المتعلقة بالقطاع السياحي عند طلب الهيئة العليا للسياحة لذلك.
١٧. مساهمة مجلس الغرف التجارية الصناعية من خلال اللجان المعنية التابعة له (اللجنة الوطنية للسياحة) في دعم الدراسات و الأبحاث التي تهتم وتخدم القطاع السياحي.

- لتفعيل مذكرة التعاون بين الجهتين، فقد تم الاتفاق على الآتي :-
- تشكيل فريق عمل مشترك رئيسي يضم مختصين من منسوبي كل من الجهتين لتفعيل مجالات التعاون حسب النصوص الوارد بهذه المذكرة. ولفريق العمل الاستعانة بممثلي جهات أخرى وخبرات متخصصة إذا تطلب الأمر، كما يحق لفريق العمل تشكيل فرق عمل فرعية حسب الحاجة للتعامل مع أية موضوعاتٍ تفصيلية محددة.
 - يعد فريق العمل الرئيسي خطة عمل مفصلة في كل موضوع من المواضيع ذات الصلة توزع بشكل واضح ادوار ومسئولية الجهتين، بما يضمن التنفيذ الفعال، وترفع تقارير دورية موحدة عن تقدم سير الانجاز للموقعين على هذه المذكرة.
 - تشمل المجالات التي يتركز عليها تعاون الطرفين جميع ما تضمنته هذه المذكرة. ويمكن للجهتين - حسب ما تريانه مناسباً - الاتفاق لاحقاً على إحالة أي موضوعاتٍ أو مسائل أخرى ذات علاقة بالسياحة إلى فريق عمل مشترك ليتم التعامل معها وفقاً لهذه المذكرة، بحيث تعد تلك المواضيع أو المسائل المضافة جزءاً من هذه المذكرة.

تم التوقيع على نسختين من مذكرة التعاون هذه في يوم الأحد وتاريخ ١٥/٣/١٤٢٩هـ - الموافق ٢٣/٣/٢٠٠٨م بين كل من :-

- الهيئة العليا للسياحة ممثلة بالدكتور/ صلاح بن خالد البخيت الذي ينوب عنها بالتوقيع على مذكرة التعاون هذه بصفته نائب الأمين العام للاستثمار، وعنوانها ص.ب. (٦٦٦٨٠) الرياض (١١٥٨٦)، هاتف (٨٨٠٨٨٥٥)، فاكس (٨٨٠٨٨٤٤).

- مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية ممثلة بالدكتور/ فهد بن صالح السلطان الذي ينوب عنها بالتوقيع على مذكرة التعاون هذه بصفته الأمين العام، وعنوانه ص.ب. (١٦٦٨٣) الرياض (١١٤٧٤)، هاتف (٤٠٥٣٢٠٠)، فاكس (٤٠٢٤٧٤٧).

واستلمت كل جهة نسخة منها و التقيد بأحكامها.

عن مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية

عن الهيئة العليا للسياحة

الأمين العام

نائب الأمين العام للاستثمار